جلسة تشاركية حول استخدام البلدان لمواطن المرونة في البراءات المتعلقة بالصحة

ملخص[1]

وثيقة من إعداد الأمانة

1. عملا بقرار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) في دورتها التاسعة عشرة، المنعقدة في جنيف من 25 إلى 28 فبراير 2013، تحتوي هذه الوثيقة على ملخص الجلسة التشاركين حول استخدام البلدان لمواطن المرونة في البراءات المتعلقة بالصحة التي انعقدت يوم 28 يناير 2014، تحت البند 8 من جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البراءات.

2. وفي المجموع، تقدّمت 20 دولة عظوا وثلاث منظمات حكومية دولية بمداخلاتها خلال الجلسة.

3. وأعرب وفد الهند عن تأييده القوي لاقتراح وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، فيما يتعلق ببرنامج العمل بشأن البراءات والصحة (الوثيقة SCP/16/7). ورأى الوفد أن عناصر الدراسة وسائر الأعمال المقترحة في برنامج العمل هي عناصر وجيهة جدا وينبغي أن تحظى بنظر اللجنة على النحو اللائق.

4. وأقرّ وفد باكستان بدور البراءات في حفز الابتكار والإبداع وقال إن حقوق البراءات لها وقع مباشر على الحق في الصحة، لا سيما في البلدان النامية بسبب الأسعار المرتفعة للمستحضرات الصيدلية. وشدّد الوفد على عدة أمور من بينها ضرورة الحرص على ألا تؤدي حماية الملكية الفكرية إلى تضخيم الأسعار وإلى جعل الحق في الصحة بعيدا عن متناول البلدان النامية.

5. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأكّد على أن بند جدول الأعمال الخاص بالبراءات والصحة هو أولى الأولويات بالنسبة إلى مجموعته. وذكر على وجه الحصوص بأن برنامج العمل المقترح يرمي إلى مساعدة الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، على اعتماد أنظمتها للبراءات وتكييفها بغية الاستفادة على أكمل وجه من مواطن المرونة في نظام البراءات الدولي والنهوض بسياساتها بشأن الصحة العامة. وأقرّ الوفد بأن بعض الأنشطة التي تنجزها الويبو، مثل المساعدة التقنية، كانت في العموم مفيدة للبلدان النامية، لكنه لاحظ أن بعض الأنشطة الأخرى قد أثارت انشغالات جدّية بشأن توجهها الإنمائي من منظور الصحة العامة. ولذلك، أشار الوفد إلى أن أحد أهداف الاقتراح هو رسم الطريق لتوجيه عمل المنظمة في ذلك المضمار.

6. وتحدّث منسقو مجموعات أخرى، وهي مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق والمجموعة باء والاتحاد الأوروبي، فشدّدوا على أن البراءات تتيح حوافز مهمة في دعم الابتكار في قطاع صناعة الأدوية. ودعوا إلى اعتماد منهج متوازن في مناقشة قضايا البراءات والصحة العامة في لجنة البراءات. وفي هذا الصدد، أشار الاتحاد الأوروبي إلى الدراسة الثلاثية المعنونة "النهوض بالنفاذ إلى التكنولوجيا والابتكار الطبي: نقاط التقاطع بين الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة" التي أبرزت أن انعدام النفاذ إلى التكنولوجيا الطبية قلّما يعزى إلى عامل واحد منعزل مثل البراءات، بل يشمل عوامل أخرى مثل مستوى الأسعار واستدامة التمويل واستمرارية أنظمة الصحة والإمداد، فضلا عن عامل الجودة الذي يسري على كل تلك العوامل الأخرى.

7. واشترك في الرأي كل من منسقي مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق والمجموعة باء والاتحاد الأوروبي على ضرورة تفادي ازدواجية العمل في إطار هيئات الويبو الأخرى فيما يتصل بهذا الموضوع، بمعنى لجنة التنمية وسائر المنظمات الأخرى

[1] ستدوّن النصوص الكاملة لمداخلات الجلسة التشاركية ضمن تقرير الدورة العشرين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وفي حال أي اختلاف بين هذا الملخص والتقرير الكامل، يُؤخذ بما ورد لتقرير.

مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. واعتبروا أن أي عملية لوضع السياسات ينبغي أن تكون قائمة على البرهان فدعوا إلى الإتيان بشرح قائم على البرهان فيما يتعلق بالسياسات المنفّذة أو الجاري إعدادها بشأن مواطن المرونة.

8. وأشار وفد اليابان إلى أن الدور المهم لنظام البراءات يقوم على ما يتيحه من حوافز للشركات الصيدلية، وقال إن عدم الاعتراف بإسهامات نظام البراءات في تعزيز الصحة العامة من شأنه أن يحول دون تطوير الأدوية في المستقبل. ورأى الوفد أن نظام البراءات القائم هو نظام متوازن وينبغي ألا يؤدي أي عمل في هذا المضمار إلى تحويل التوازن نحو استحداث مرونات أكبر.

9. وتبادل العديد من الوفود تجارب بلدانهم في استخدام مواطن المرونة في البراءات المتعلقة بالصحة. وقال وفد كينيا إن قانون كينيا للبراءات الذي يشتمل على العديد من المرونات، كان مفيدا في التصدي لمشكلات الصحة العامة في بلده، بما في ذلك تيسير النفاذ إلى الأدوية بتكلفة ميسورة من خلال تخفيضات كبيرة في أسعار الأدوية. وتحدّث أيضا عن حالة خاصة تتعلق باستخدام الترخيص الإجباري في بلده وأقرّ ببعض التحديات في استخدام مواطن المرونة التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

10. وعرض وفد زمبابوي وضع بلده فيما يتعلق بالصحة العامة والبراءات وقال إن قانون زمبابوي للبراءات يحتوي على جميع المرونات الأساسية المتاحة في إطار اتفاق تريبس. وقال إن بلده لم يستخدم سوى مرونة واحدة، وهي الترخيص الإجباري للاستخدام الحكومي، لكنها لم تحقق الأهداف المتوخاة. ولذلك، شدّد الوفد على الحاجة إلى المساعدة التقنية حول أفضل السبل المتاحة للبلدان كي تستخدم مرونات تريبس من أجل النهوض بالصحة العامة وكيف يمكن للحكومات أيضا أن تستخدم المرونات المنصوص عليها في التشريع الوطني والتي لا تنفّذ.

11. وعلى المنوال نفسه، تحدث وفد زامبيا عن فشل تجربة تنفيذ الترخيص الإجباري في بلده. وذكر جملة أمور منها أن قضايا الصحة العامة تتطلب التزاما من قبل جميع أصحاب المصلحة ونهجا شاملا وعمليا ومتوازنا ومستديما.

12. وأخبر وفد الجزائر اللجنة أنه، حتى الآن، لم يواجه بلده أية مشاكل في تنفيذ الاستثناءات ومواطن المرونة على النحو المنصوص عليه في القانون الوطني. ورغم أن بعض الاستثناءات والتقييدات كانت سهلة التنفيذ، أوضح الوفد أن بلده لم يستخدم التراخيص الإجبارية فيما يتعلق بالأدوية. واسترسل قائلا إن بلده قد يستخدم تلك التراخيص الإجبارية في المستقبل، وعليه، يقترح أن تدرس اللجنة الحاجة إلى مساعدة قانونية لتنمية الموارد البشرية للمكاتب حتى تتمكن البلدان من التعامل بشكل أفضل مع تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في قوانينها.

13. وأوضح وفد كولومبيا العلاقة بين قانون المنافسة والبراءات. وقال إنه يود أن يؤكد مجددا على أن الغرض من نظام البراءات هو معالجة مسألة ارتفاع التكاليف والمخاطر المتعلقة بالبحث والتطوير. وأضاف أن حماية الاختراعات من التقليد يشجع على المزيد من الابتكار. ومضى يقول إن المسؤولية الاجتماعية لشركات الأدوية تتمثل في إتاحة منتجاتها للمجتمع. وإن لم تفعل فيمكن للحكومات أن تستخدم آلية الترخيص الإجباري. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن ذلك لا يعني أن تتدخل الدول في طريقة استخدام شركات الأدوية لمواردها، إلا في حالة وجود مؤشرات على أن الممارسات التجارية أو التسويقية تنتهك قانون البلد المعني. وعلاوة على ذلك، قال الوفد إنه لا ينبغي لنا أن نفترض مقدما الامتلاك غير المشروع للبراءات أو سوء استخدامها لأن ذلك سيكون انتهاكا لمبدأ حسن النية. وتحدث الوفد أيضا عن دور الهيئة التنظيمية في حل مشاكل الحصول على الأدوية.

14. وقال وفد البرازيل إن إتاحة الخدمات الصحية على نحو شامل في بلده يُعد من الحقوق الفردية المنصوص عليها في الدستور. وأردف أن البرازيل تبدي، في النقاش الجاري على الصعيد الدولي، دعما لمختلف المبادرات والعمليات الرامية إلى تعزيز إتاحة الخدمات الصحية على نحو شامل. وأضاف قائلا، في جملة أمور، إن القانون البرازيلي يوفر، من جوانب معيّنة،

حماية أوسع مقارنة بالحماية التي تكفلها المعاهدات المتعددة الأطراف. وأبدى تأييد البرازيل لنظام متوازن من شأنه أن يدعم الابتكار ويضمن للمجتمع، في الوقت ذاته، المنافع المتأتية منه. وقال إنه لا يوافق فكرة أن المناقشة حول هذا الموضوع على مستوى اللجنة تُعد مناقشة مزدوجة مع المناقشات الجارية في هيئات أخرى من هيئات الويبو أو في منظمات أخرى.

15. وأبدى وفد بيلاروس دعمه للعمل الذي تقوم به اللجنة في مجال البراءات والصحة بالنظر إلى عدة أمور منها دلالته الاجتماعية والإنسانية. وأوضح، في هذا الصدد، أن سياسة بلده ترمي إلى إدخال تغيير تدريجي على التشريعات الوطنية بغية تحقيق التوازن بين مصالح مالكي البراءات وعامة الجمهور على حد سواء من خلال استخدام مواطن المرونة الخاصة بالبراءات. وأشار إلى أن المساعي الهادفة إلى تحقيق ذلك التوازن تقتضي دارسة وتحليل معمّقين لمواطن المرونة الموجودة وأفضل الممارسات المنتهجة لتنفيذها. ورأى الوفد أن إجراء الويبو لدراسة حول هذا الموضوع سيكون بمثابة مساعدة كبيرة تُقدم إلى الدول الأعضاء.

16. وتناول وفد الولايات المتحدة الأمريكية عدة نقاط منها تمكين مواطن المرونة الخاصة بالبراءات والواردة في قانون المنافسة على أسعار الأدوية وإعادة ترسيخ شروط البراءات، والذي يُطلق عليه بشكل غير رسمي "قانون هاتش واكسمان"، من استحداث نهج متوازن حيال مواطن المرونة. وأوضح الوفد، على وجه الخصوص، أن ذلك القانون أفضى إلى مواصلة الابتكار في مجال الأدوية الجديدة وتعزيز صناعة الأدوية الجنيسة (النوعية) في الولايات المتحدة الأمريكية.

17. وأشار وفد إيران إلى عدة نقاط منها أن مسألة الصحة العامة والبراءات والحصول على الأدوية بأسعار معقولة تُعد من المسائل الهامة بالنسبة إلى البلدان النامية، واقترح بأن تستكشف اللجنة السُبل العملية للتصدي للتحديات المطروحة. ورأى أن تناول موضوع البراءات والصحة العامة يدخل ضمن ولاية الويبو، باعتبارها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وقال إن الاقتراح الذي قدمته المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية لن يمثّل، في رأيه، ازدواجية مع أية إجراءات جارية داخل الويبو أو خارجها.

18. وأبلغ وفد جنوب أفريقيا اللجنة بأن حكومته ظلت تعمل على تحسين السياسة الوطنية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية مع التركيز بشدة على الإصلاحات الصحية من أجل التصدي لتحديات الصحية الخاصة. وأوضح، في هذا الصدد، أن محاولة دوائر الصناعة الصيدلانية المتعددة الأطراف النيل من ذلك الجهد باءت بالفشل. وأكّد على ضرورة أن تناقش اللجنة، بشكل جوهري، مسألة البراءات والصحة العامة وأن تصيغ برنامج عمل من شأنه مساعدة البلدان على تكييف قوانين البراءات بغرض الاستفادة على نحو كامل من مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات طبقا لاحتياجاتها الصحية العامة. كما رأى الوفد أن للويبو، باعتبارها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، دورا أساسيا تؤديه ضمن ولايتها من أجل تيسير الحصول على الأدوية.

19. وقال وفد الأرجنتين إن البلدان تستفيد، بموجب اتفاق تريبس، من مرونة في تعريف مصطلح "الاختراع"، وغير ذلك من شروط الأهلية للحماية بموجب براءة. وأشار إلى أن مواطن المرونة تمكّن الحكومات من تقليص الأثر السلبي الذي قد تحدثه حقوق الملكية الفكرية على الحق في الصحة. وبناء عليه رأى الوفد أن من المهم تطوير الدراسة الخاصة بمواطن المرونة المنصوص عليها بموجب اتفاق تريبس والعمل على تنفيذ تلك المواطن استنادا إلى اقتراح المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية.

20. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء المذكورة آنفا والتي أيّدت اقتراح المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، قالت الصين بشكل صريح أيضا إن العمل الذي تقوم به اللجنة بشأن هذه المسألة يمكن أن يستند إلى برنامج العمل الوارد في الاقتراح.

21. ومن جهة أخرى تحدث وفد اليونان باسم الاتحاد الأوروبي وشدّد على ضرورة أن يبلور العمل القادم في هذا المجال نهجا متوازنا ويستلهم الأفكار، مثلا، من اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية.

22. كما انضمّ ممثلو المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة وشبكة العالم الثالث ومنظمة أطباء بلا حدود إلى البلدان التي أيدت اقتراح المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية.

[نهاية الوثيقة]